**حقوق الإنسان بين سيادة الدولة**

**والحماية الدولية**

 **(الاتجاهات التشريعية والتطبيقية)**

وليد فؤاد المحامين

تاريخ تقديم البحث: ۲۰۱۰ / ۹ / ۱ تاريخ قبوله للنشر: 11/1/2011

**ملخص**

يقوم الجزء الأول من الدراسة الموسومة ب «حقوق الإنسان بين سيادة الدولة والحماية الدولية»،

والذي سوف يتبعه استكمالا جزء آخر تحت عنوان: «أثر الحماية الدولية لحقوق الإنسان على سيادة

الدولة» على نظرة ثلاثية الأبعاد، حماية حقوق الإنسان من حيث الاتجاهات التشريعية والتطبيقية .

والدور القانوني والمادي للأمم المتحدة في تحقيق المصلحة الدولية العامة وسيادة الدولة. وتستند على

القراءة القانونية لنص المادة ۲ فقرة 7 في ضوء بعدها الموضوعي ومدلولها القانوني، بغرض إبراز

الأسس التنظيمية لعلاقة حماية حقوق الإنسان بسيادة الدولة، ساعية إلى بيان الاتجاهات القانونية

المختلفة و تفسير نص هذه المادة، ومتركزة على إسناد الافتراض النظري بالأمثلة الواقعية للتدخل

لحماية حقوق الإنسان واستخلاص النتائج بشأنها محاولة الإثبات القانوني بأن حماية حقوق الإنسان

أمست قاعدة قانونية قائمة بذاتها منفردة بخصائص تستقل عن المعيار المرسخ في نص المادة ۲

فقرة 7.

**Abstract**

The first part of this study is titled Human Rights between

the Concept of State Sovereignty and the Concept of

International Protection and that will be followed shortly

be another study titled The Legal Consequences of Human

is mainly based on Rights Protection on State Sovereignty

the triangular analysis: Human rights protection according

to the legislative and application processes the legal role

that is accorded to the United Nations in determining the

international benefits and that of states sovereignties. This

of the 7/will largely depend on a critical analysis of Article 2

UN Charter but in fashion that will reflect the relation of

the concept human rights protection to the concept of state

sovereignty. It goes without saying that the main focus of

this research will depend on a case study bases to prove that

human protection as a rule has become a principle of its own

that processes the characteristics to be considered aloof. i.e. .

7/it should not be considered in conjunction with Article 2